

ملاحظات الشركة الاردنية لخدمات نقل البيانات (أورانج انترنت) على إخطار طلب ملاحظات على تعليمات شروط واجراءات منح رخص الاتصالات العامة المنشورة على موقع الهيئة الالكتروني والمبغلة لشركةنا بموجب كتاب الهيئة رقم (ش/5111/17/4) تاريخ (2024/1/16)

تشكر لكم الشركة الاردنية لخدمات نقل البيانات (أورانج انترنت) إتاحة المجال لتقييم ملاحظاتها على مسودة تعليمات شروط واجراءات منح رخص الاتصالات العامة، وترجو أخذ ملاحظاتها أدناه بعين الاعتبار.

### الملاحظات العامة

1. لم تنطرق هذه التعليمات للحالات المنصوص عليها في المادة 25 من قانون الاتصالات، والتي يلزم بها صدور قرار من مجلس الوزراء بطرح ترخيص انشاء وتشغيل وإدارة شبكات اتصالات عامة أو تقديم خدمة الاتصالات العامة لجميع انحاء المملكة أو لجزء منها.
2. ترى شركتنا ان نظام الترخيص المتكامل والمعتمد من قبل هيئتكم الكريمة و الذي قد تضمن شروط الترخيص لكافة الراغبين بتقديم خدمات الاتصالات العامة و الذي حدد وجوب الحصول على رخصة لتقديم هذه الخدمات و حصر انواع الرخص بنوعين: الرخصة الفردية و الرخصة القنوية، وما تضمنته تلك الرخص من شروط واحكام استنادا الى ذلك النظام بما في ذلك عوائد الحصول على الرخصة. و عليه ترى شركتنا بان هذه التعليمات يجب ان تكون مكتملة لنظام الترخيص المتكامل وبما يتماشى مع بنود النظام وحيثياته، وكذلك لغايات حماية السوق من اي ممارسات قد تضر به - على سبيل المثال لا الحصر - انتهاز سهولة الدخول الى السوق لجني ارباح سريعة غير مبررة ومن ثم مغادرته، فاننا نرى بضرورة المحافظة على عوائد الحصول على الرخص الحالية (100,000 دينار اردني للرخصة الفردية و 30,000 دينار اردني للرخصة القنوية) بغض النظر عن تصنيف النشاط الذي يرغب المرخص له بممارسته في السوق.
3. ترى شركتنا ان هذه التعليمات هي فرصة لمعالجة الالتزامات التي يتوجب على المرخص لهم الالتزام بها فيما يخص الخدمة الشمولية، و على وجه التحديد المشاركة بتكاليف الخدمة الشمولية التي يتكبدها المرخص له الذي يتم اختياره لتزويد الخدمات الشمولية في المملكة.

4. لم تتطرق التعليمات إلى إجراءات انسحاب المتقدم من طلب الحصول على الرخصة، الأمر الذي يجد من قدرته على التراجع عن طلبه في حال طرأت مستجدات خلال فترة دراسة طلبه أو تغيرت ظروف السوق أو التشريعات ذات الصلة والتي قد تحول دون رغبته بالاستمرار بطلب الترخيص، وعليه ترى شركتنا انه من الضروري إتاحة إمكانية سحب طلب الترخيص دون إلزام المتقدم بدفع كامل الاجور المنصوص عليها، وعليه ترى عند توقيع الرخصة، ونقترح اقتطاع جزء من مبلغ الكفالة المالية أو الدفع المباشر من قبل مقدم الطلب كأجر دراسة للهيئة وبحسب توقيت طلب الانسحاب، مع تحديد معايير واضحة لعملية الانسحاب.
5. ان العديد من المتطلبات منح الرخص المذكورة في التعليمات لا تنطبق على الشركات الجديدة والشركات الناشئة التي لا تمتلك سجل تاريخي او أنشطة سابقة. وعليه فاننا نقترح اقتصار المتطلبات بحسب انطباقها على مقدم الطلب وبحسب ما تراه الهيئة مناسباً.

#### ملاحظات شركتنا التفصيلية على بنود مسودة التعليمات:

البند	النص	الملاحظات
4/2	المادة (2): التعريفات قانون الشركات: قانون الشركات الأردني النافذ.	نرى شركتنا ان يتم تحديد تعريف قانون الشركات بما يتضمن رقم القانون والسنة التي اصدر بها. وعليه، فاننا نقترح الإبقاء على التعريف القديم وهو "قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته"
10/2	الرخصة الفردية: رخصة لتقديم خدمات الاتصالات العامة و/أو تشغيل شبكات الاتصالات العامة التي لا تتطلب استخدام الموارد النادرة، أو تتطلب استخدام الموارد النادرة التي تم استئثارها على وجه الخصوص من قبل الهيئة من متطلبات الحصول على الرخصة الفردية وفقاً لما هو منصوص عليه في البند 5 من المادة 9 من هذه التعليمات.	نقترح اضافة عبارة "و/أو انشاء شبكة اتصالات عامة و/أو ادارة شبكة اتصالات عامة" الى النص حتى تتطابق مع التعريفات المختلفة لفئات الرخص وتصنيفاتها
11/2	الرخصة الفردية: رخصة لتقديم خدمات الاتصالات العامة و/أو تشغيل شبكات الاتصالات العامة التي تستخدم الموارد النادرة في تقديم بعض أو كل الخدمات أو في تشغيل الشبكات.	نقترح اضافة عبارة "و/أو انشاء شبكة اتصالات عامة و/أو ادارة شبكة اتصالات عامة" الى النص حتى تتطابق مع التعريفات المختلفة لفئات الرخص وتصنيفاتها
16/2	الموارد النادرة: طيف الترددات الراديوية وحقوق استخدام الطريق العام وموارد الترخيم، التي لم يتم استئثارها من قبل الهيئة من متطلبات الحصول على الرخصة الفردية بموجب البند 7 المادة 3 من هذه التعليمات	نود التنويه الى ان البند المقصود بالإشارة اليه في هذا التعريف هو البند 5 من المادة 9 "الموارد النادرة المستثناة"

<p>المادة (3): نطاق التطبيق:</p> <p>تطبق هذه التعليمات على كل من يرغب بالحصول على رخصة من الهيئة لإنشاء شبكات اتصالات عامة و/أو تشغيلها و/أو إدارتها و/أو تقديم خدمات الاتصالات عامة داخل حدود المملكة الأردنية الهاشمية.</p>	<p>لم تنطبق هذه التعليمات للحالات المنصوص عليها في المادة 25 من قانون الاتصالات، والتي يلزم بها صدور قرار من مجلس الوزراء بطرح ترخيص إنشاء وتشغيل وإدارة شبكات اتصالات عامة أو تقديم خدمة الاتصالات العامة لجميع أنحاء المملكة أو لجزء منها</p>	3
<p>المادة (4) الهيكل العام لمنح الرخص:</p> <p>لا يجوز إنشاء وتشغيل وإدارة شبكات اتصالات عامة وتقديم خدمات اتصالات عامة للمستفيدين إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة وفقاً لأحكام القانون وهذه التعليمات.</p>	<p>تقترح تغيير المادة إلى "لا يجوز إنشاء و/أو تشغيل و/أو إدارة شبكات اتصالات عامة و/أو تقديم خدمات اتصالات عامة للمستفيدين إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة وفقاً لأحكام القانون وهذه التعليمات." لتنسجم مع التعريفات لأنواع الرخص المختلفة</p>	1/4
<p>فئات رخص الاتصالات العامة:</p> <p>1/2/4 الرخصة الفردية العامة.</p> <p>2/2/4 الرخصة القنوية العامة، وتصنف الى ثلاث فئات:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. إنشاء وتشغيل وإدارة شبكات اتصالات عامة وتقديم خدمات اتصالات عامة للمستفيدين.</li> <li>2. إنشاء وتشغيل وإدارة شبكات اتصالات عامة.</li> <li>3. تقديم خدمات اتصالات عامة للمستفيدين.</li> </ol>	<p>تؤكد شركتنا على ما ورد في البند 2 من ملاحظتنا العامة اعلاه.</p>	2/4
<p>المادة (5) العوائد:</p> <p>عوائد الحصول على الرخصة القنوية وفقاً لما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>أ. 30,000 دينار أردني (ثلاثون ألف دينار أردني) لإنشاء وتشغيل وإدارة شبكات اتصالات عامة وتقديم خدمات اتصالات عامة للمستفيدين.</li> <li>ب. 20,000 دينار أردني (عشرون ألف دينار أردني) لإنشاء وتشغيل وإدارة شبكات الاتصالات العامة</li> <li>ج. 10,000 دينار أردني (عشرة آلاف دينار أردني) لتقديم خدمات اتصالات عامة للمستفيدين.</li> </ol> <p>ويتم الإفراج عن كفاية عوائد الحصول على الرخصة بعد دفع عوائد الحصول على الرخصة اعلاه.</p>	<p>تؤكد شركتنا على ما ورد في البند 2 من ملاحظتنا العامة اعلاه.</p>	2/1/5
<p>على المرخص له الالتزام بأي قرارات تنظيمية تتعلق بالخدمة الشمولية، بما فيها المتعلقة بالمشاركة في تكاليف الخدمة الشمولية من خلال المساهمة بعوائد في صندوق للخدمة الشمولية من أجل رفع مستوى تزويد خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الشمولية في المملكة وفقاً للمادة (86) من القانون.</p>	<p>تؤكد شركتنا على ما ورد في البند 3 من ملاحظتنا العامة اعلاه.</p>	4/5

5/6	<p><b>المادة (6) إجراءات ومتطلبات تقديم الطلب:</b></p> <p>تقوم الهيئة بنشر اسم مقدم الطلب ونوع الرخصة التي يسمى بالحصول عليها على موقع الهيئة الإلكتروني، ليتوفر للأطراف المعنية فترة خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر لإبلاغ الهيئة عن أي سبب يحول دون استيفاء مقدم الطلب للمعايير المتعلقة بمنح الرخصة، وستقوم الهيئة بدراسة وتقديم هذه المعلومات قبل اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بإصدار رخصة لمقدم الطلب المعني.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• نرى بضرورة ادرج الهيئة لتفاصيل كاملة عن مقدم الطلب ونوع الخدمات التي يسعى لتقديمها بما في ذلك المنطقة الجغرافية والفئة المستهدفة وأي تفاصيل أخرى قد تكون ذات أهمية، وذلك حتى يتسنى للأطراف المعنية الإبلاغ عن أي أسباب تحول دون استيفاء مقدم الطلب لاية معايير بناء على تفاصيل واضحة.</li> <li>• هل ستحسب مدة ال 15 يوم من المدد المحددة لدراسة طلب المتقدم</li> <li>• هل سيتم اعلام مقدم الطلب باسم الجهة التي تقدمت باعتراض على طلبه او بالبيانات التي من شأنها التأثير على موقفه، ليتسنى له تقديم بياناته حيالها</li> </ul>
6/6	<p>للهيئة رفض الطلب إذا كانت المعلومات المقدمة فيه غير كاملة أو غير دقيقة أو خاطئة أو إذا لم تقدم بشكل يتوافق تماماً مع المتطلبات المحددة في هذه التعليمات.</p>	<p>نرى وجوب اضافة " . . . وذلك بعد اخفاق مقدم الطلب باستكمال المتطلبات أو تصويب المعلومات التي تطلبها الهيئة خلال المدة المعنية التي تحددها الهيئة وبحسب واقع الحال"</p>
7/1/7	<p><b>المادة (7): متطلبات وإجراءات منح الرخصة</b></p> <p>المعلومات المالية التي تبين أن مقدم الطلب يمتلك ملاءة مالية ومصادر تمويل موثوقة لتنفيذ خطة العمل المطلوب تقديمها.</p>	<p>تقترح ان تقوم الهيئة بتحديد اطار تقديم هذه المعلومات بما يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، ميزانية عدد معين من السنوات تتناسب وحجم خطط الاستثمار لتقديم الخدمة المعنية بالرخصة خلال هذه السنوات.</p>
1/7		<p>تقترح اضافة بند جديد (14/1/7) يتضمن تحديد المدة الممنوحة لمقدم الطلب لتصويب وضع طلبه شكلاً.</p>
1/1/2/7	<p>التحقق من استكمال الطلب لكافة المتطلبات المنصوص عليه في نموذج الطلب وفي هذه التعليمات</p>	<p>تقترح نقل البند 1/2/7   (التحقق من استكمال الطلب لكافة المتطلبات المنصوص عليه في نموذج الطلب وفي هذه التعليمات) لتصبح ضمن البند 13/1/7، وازضافة النص "وأبلاغ مقدم الطلب باستكمال الطلب بالاجراءات اللازمة لاستكمال الطلب" في نهاية المادة.</p>
4/2/7	<p>يلتزم مقدم الطلب بتقديم أي تفاصيل فنية و/أو توضيحات تطلبها الهيئة خلال شهر من تاريخ طلبها</p>	<p>نرى ان تكون المدة مرة وذلك بحسب طبيعة التوضيحات المطلوبة من الهيئة و/أو المبررات التي يتقدم بها صاحب الطلب للهيئة لتوضيح الحاجة لفترة أكثر من شهر لتقديم المطلوب.</p> <p>وعليه تقترح تعديل المادة الى " يلتزم مقدم الطلب بتقديم أي تفاصيل فنية و/أو توضيحات تطلبها الهيئة خلال شهر من تاريخ طلبها، أو ارجات الهيئة تحديد مدة أطول من ذلك، أو في حال ظروف استثنائية بناء على تقديم مقدم الطلب مبررات مقنعة للهيئة لتمديد هذه المدة لأكثر من شهر " .</p>

<p>نرجو من الهيئة توضيح المقصود بعبارة "أو غيرها من العوائد اللازمة"</p>	<p>6/2/7</p> <p>في حال موافقة الهيئة على الطلب، على مقدم الطلب دفع عوائد الحصول على الرخصة وغيرها من العوائد اللازمة للهيئة وتوقيع الرخصة خلال شهرين من تاريخ تلمغه بقرار الهيئة المتعلق بالموافقة على منح الرخصة، وسيؤدي الإخفاق في تلبية هذا المتطلب ضمن المهلة المحددة إلى إلغاء الطلب الموافق عليه، وإلى مصادرته كغالبه عوائد الحصول على الرخصة.</p>
<p>لا يجوز ربط منح رخصة جديدة لشخص اعتباري مستقل بعوائد أو مستحقات مرتبطة برخص أخرى ممنوحة سابقاً أو على أحد مساهمي ذلك الشخص الاعتباري أو من قدم الطلب بالذاتية عنه، وعليه نقترح تعديل النص كما يلي "عدم دفع عوائد الحصول على الرخصة"</p>	<p>7/8</p> <p>المادة (8) رفض الطلبات</p> <p>عدم دفع عوائد الحصول على الرخصة أو أية عوائد أو مستحقات أخرى يدين بها مقدم الطلب أو أي مساهم رئيسي للهيئة</p>
<p>نقترح توضيح المعايير المستخدمة والحد الأدنى المطلوب من رأس المال والملاءة المالية والخبرة وغيرها من المعايير المعتمدة لقبول أو رفض الطلب كما ونؤكد على ما جاء في ملاحظتنا على البند 7/17</p>	<p>8/8</p> <p>عدم امتلاك مقدم الطلب الحد الأدنى المطلوب من رأس المال، أو الملاءة المالية اللازمة للاستثمار المطلوب أو الخبرة أو المعرفة المناسبة التي تضمن تقديم الخدمات بحسب الطلب.</p>
<p>نقترح إضافة بند جديد (14/8) يقتضي برفض طلب الرخصة بناء على ثبوت صحة اعتراض حول دون استيفاء مقدم الطلب للمعايير اللازمة لمنح الرخصة بحسب المادة 5/6 المتعلقة بنشر اسم مقدم الطلب ونوع الرخصة التي يسعى للحصول عليها.</p>	
<p>نقترح إضافة عبارة "و/أو إنشاء شبكة اتصالات عامة و/أو إدارة شبكة اتصالات عامة" الى النص حتى تتطابق مع التعريفات المختلفة لفئات الرخص وتصنيفاتها</p>	<p>1/9</p> <p>المادة (9) الموارد الناعمة:</p> <p>يطلب استخدام الموارد الناعمة لتقديم خدمة اتصالات عامة و/أو تشغيل شبكة اتصالات عامة الحصول على رخصة فردية باستثناء ما تم تحديده من استخدامات بموجب البند 5 من المادة 9 من هذه التعليمات، وتقدم طلبات استخدام الموارد الناعمة منفصلة وفقاً للإجراءات ذات الصلة.</p>
<p>نرى بضرورة تعديل المادة واستبدال عبارة "حقوق استخدام المرافق العامة" بعبارة "حقوق استخدام الطريق العام" ونقترح حذف عبارة "التسهيلات المادية الأخرى" الواردة في نهاية البند لعدم وضوحها</p>	<p>2/9</p> <p>تشمل موارد حقوق استخدام المرافق العامة استخدام المرخص له كوابل أو أسلاك مدفونة تحت أو على طول الشوارع أو الطرق العامة أو السكك الحديدية العامة، أو المنشآت الكهربائية أو غيرها من الأراضي التي تملكها الحكومة و/أو استخدامه أسلاكاً أو كوابل معلقة على أعمدة المرافق والأبراج لتقديم خدمة الاتصالات كما تشمل أي مرخص له ينتفع من الأرض العامة لمد الأسلاك، الكابلات أو التسهيلات المادية الأخرى.</p>
<p>نقترح إضافة عبارة "و/أو إنشاء شبكة اتصالات عامة و/أو إدارة شبكة اتصالات عامة" الى النص حتى تتطابق مع التعريفات المختلفة لفئات الرخص وتصنيفاتها</p>	<p>3/9</p> <p>تشمل موارد طيف الترددات الراديوية الحاجة إلى تخصيص بعض الترددات الراديوية لاستخدامها في تقديم خدمة الاتصالات العامة و/أو تشغيل شبكة الاتصالات العامة. ويطلب ذلك الاستخدام الحصول على رخصة فردية، بالإضافة إلى رخصة طيف راديوي منفصلة ودفع العوائد المقررة.</p>

<p>لا يحتاج المرخص له الذي يزود مجرد إمكانيات الاتصال الصادر عن طريق إعادة البيع أو بوسائل أخرى موارد الترخيم</p>	<p>3/4/9</p>
<p>تستثنى استخدامات الموارد النادرة التالية من متطلبات الرخصة القربية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- طيف الترددات الراديوية المستخدم من قبل مقدمي خدمات الاتصالات العامة المنبئة على استخدام المحطات الأرضية الصغيرة (VSAT)، طالما كان الاستخدام للموارد النادرة مقتصرًا على استخدام الطيف الترددي المخصص لتشغيل (VSAT)، على أن يظل مثل هذا الاستخدام لطيف الترددات الراديوية خاضعًا لإجراءات الهيئة المتعلقة بترخيص الطيف الراديوي.</li> <li>- طيف الترددات الراديوية المستخدم على أساس ثانوي، مثل الطيف غير المرخص دوليًا كالمستخدم في تكنولوجيا الـ WiFi والحزم الترددية الخاصة بالإنترنت الأشياء من تلك التي تدرج ضمن الحزم الترددية التي تعرفها الهيئة لاستخدامات الأجهزة ذات القدرة المنخفضة أو ما يعرف بحزم Industrial, Scientific &amp; Medical Frequency bands (ISM).</li> <li>- استخدام رموز الترخيم لتمثيل الاتصالات أو إجرائها.</li> <li>- استخدام رموز الترخيم SPC.</li> <li>- أي استثناءات إضافية تقررهما الهيئة في الأحكام التنظيمية ذات الصلة.</li> </ul>	<p>1/5/9</p>
<p>للهيئة الحق في تعديل عدد وطبيعة الموارد المستتناة ومدى وشروط هذا الاستثناء</p>	<p>ب/5/9</p>
<p>إن منح مقدم الطلب- الذي يتقدم بطلب متصل لاستخدام الموارد النادرة إلى الهيئة أو الجهة الحكومية المختصة الرخصة قبل الحصول على إذن لاستخدام الموارد النادرة لا يتيح تقديم خدمات الاتصالات العامة أو تشغيل شبكة الاتصالات العامة باستخدام تلك الموارد النادرة قبل الحصول على رخصة ترددات أو موافقة لاستخدام موارد الترخيم و/ أو حقوق استخدام الطيف العام.</p>	<p>6/9</p>
<p>المادة (10) أحكام عامة</p> <p>على مقدم الطلب الإشارة إلى أي معلومات في الطلب يرغب بالتعامل معها بسرية</p>	<p>3/10</p>
<p>ان النص بصيغته الحالية غير واضح ، وعليه فأننا نرجو إعادة صياغته بما يوضح الغاية منه</p> <p>نرجو توضيح المقصود ب " استخدام رموز الترخيم لتمثيل الاتصالات أو إجرائها" وعن الفرق بينها وبين الاستثناء المستخدم في التعليمات السابقة والذي كان " استخدام رموز الترخيم لتمثيل الاتصالات لتمكين وظائف الاختيار المسبق للمشغل " وعن الهدف والفائدة المرجوة من تعديلها، كما ونسأل عن سبب عدم ادراج " رموز الترخيم لاختيار المشغل" ضمن هذه الاستثناءات</p>	<p>نقترح تعديل النص بإضافة الجملة التالية:</p> <p>على ان لا تنتقص من حقوق المشغلين المسبقين من الاستثناءات السابقة.</p> <p>حيث ان المرخص له وعند تقديمه للرخصة قد قام ببناء نموذج لعماله ونشاطاته في السوق بناء على الموارد المصرح له باستخدامها. وعليه، فان تعديل هذه الموارد في اي لحظة اثناء قيامه بنشاطاته من شأنه الاضرار بمصالحه.</p> <p>نقترح اضافة عبارة "و/ او انشاء شبكة اتصالات عامة و/او ادارة شبكة اتصالات عامة " الى النص حتى تتطابق مع التعريفات المختلفة لفئات الرخص وتصنيفاتها</p>
<p>نقترح اضافة عبارة "بما لا يتعارض مع المادة 5/6" في نهاية البند</p>	<p>نقترح اضافة عبارة "بما لا يتعارض مع المادة 5/6" في نهاية البند</p>

5/10	<p>على المرخص له الحصول على الرخصة الفنية وفقا لأي من الفقرتين (2، 3) من البند (2/2/4) من المادة (4) من هذه التعليمات والراغب بالحصول على الرخصة الفنية وفقا للفقرة (1) من ذات البند، تقديم طلب بذلك للهيئة، وفي حال تم استكمال إجراءات منح تلك الرخصة ودفع عوائد الحصول عليها يتم إلغاء الرخصة الفنية الممنوحة وفقا لأي من الفقرتين (2، 3) ومنحه رخصة فنية وفقا للفقرة (1) مدتها 15 عاما</p>	<p>تؤكد شركتنا على ما ورد في البند 2 من ملاحظتنا العامة اعلاه.</p>
6/10	<p>باستثناء ما ورد في البند (4) والبند (5) اعلاه، ان تنظر الهيئة في أي طلب يقدم من قبل أي مرخص له للحصول على رخصة</p>	<p>نرى تعارضا لهذا البند مع حق الهيئة بتوجيه أي مرخص له لاخذ رخصة جديدة وتقديم جزءا من من خدماته من خلال الرخصة الجديدة ، وذلك لغايات تقادي ممارسات مخلة بالمنافسة نتيجة وضع المرخص له عند تقديمه لخدمات اضافية وخاصة في اسواق اتصالات مختلفة.</p> <p>من ناحية اخرى فاننا نرى حق المرخص له بالتقدم برخصة جديدة لأي سبب يتضمن طرح بعضا من خدماته من خلال رخصة اخرى لاسباب قد تتعلق بخطط اعماله او البيانات المالية الخاصة به او أي اسباب اخرى</p>
7/10	<p>يجوز للمرخص له أن يقدم أي خدمات إضافية مسموح بها بموجب الرخصة الممنوحة له لم تكن مذكورة في نموذج الطلب الأصلي، شريطة الحصول على موافقة الهيئة المسبقة، والالتزام بأي أحكام تنظيمية أو شروط تتعلق بتلك الأنواع أو الأشكال المعنية من الخدمات والتقنيات حال صدورها عن الهيئة.</p>	<p>تقترح تعديل النص ليصبح:</p> <p>"يجوز للمرخص له أن يقدم أي خدمات إضافية مسموح بها بموجب الرخصة الممنوحة له لم تكن مذكورة في نموذج الطلب الأصلي، شريطة اخطار الهيئة قبل 30 يوما من اطلاق الخدمة، والالتزام بأي أحكام تنظيمية أو شروط تتعلق بتلك الأنواع أو الأشكال المعنية من الخدمات حال صدورها عن الهيئة."</p>